واقع المقاربات النظرية الحديثة للتسابق حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على السياسات البيئية للدول المضيفة

أ. بيوض محمد العيد
جامعة سطيف 01

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على الواقع النظري الذي يربط ويفسر علاقة التجاذب بين الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات، من خلال استعراض موجز لمتغيرات الدراسة، إضافة إلى رسم مظاهر الصراع حول التدفقات الاستثمارية، وصولا إلى تحديد الفرضيات التي تُبَلوِر الإجابة النظرية عن السؤال المطروح، على غرار فرضية ملاجئ التلوث، فرضية السباق إلى القاع، هالات التلوث.

ورغم أن النقاش لا زال دائرا و لم يحسم بعد حول جدوى هذه الفرضيات من عدمه، إلا أن هذه الدراسة تعتبر مقدمة لبقية البحوث التي تستهدف تعميق الفهم حول الفرضيات، وكذا اختبارها على أرض الواقع. خصوصا في ظل الندرة الحادة للأدلة التجريبية التي تتناول الاقتصاد الجزائري أو كتلة الدول العربية باعتبارها نموذجا مناسبا بتوفرها على صناعات ملوثة كالبترول.

الكلمات المفتاحية: الشركات متعددة الجنسيات، السياسات البيئية، فرضية ملاجئ التلوث.

تمهيد:

شهدت نهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن العشرين تنامي مد العولمة المالية، مترجمة في تعاظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقوده قاطرة الشركات متعددة الجنسيات. ولأن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح واحد من أهم البدائل التمويلية المتاحة أمام الدول التي تصبو إلى تجسيد استراتيجياتها التنموية على أرض الواقع –خصوصا في ظل فشل كثير من البدائل التمويلية والتنموية الذاتية-، فقد لجأت كثير من هذه الدول وخاصة النامية منها إلى توجيه جهودها نحو استقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات المالية عبر تهيئة مناخها الاستثماري وزيادة جاذبيته.

هذا التوجه نجم عنه تسابق الدول المضيفة نحو تقديم المزيد من حزم الحوافز المالية والتنظيمية والضريبية التي شملت الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي وصولا إلى الجانب البيئي وخاصة ما تعلق بنقاط تماس المحددات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات مع أهداف وأدوات السياسة البيئية لهذه الدول. ورغم أن الفكر التنظيري للمالية الدولية لم يسلط الضوء على الآثار الناجمة عن العلاقة الناشئة بين هذا التسابق والسلوك البيئي للشركات متعددة الجنسيات على السياسة البيئية للدول المضيفة في فترة ما قبل تسعينات القرن العشرين. إلا أن الفترة التي تلتها شهده تطورا ملحوظا في ترجمته العديد من النظريات التي فسرت علاقة التأثير والتأثر بين سلوك الشركات متعددة الجنسيات وأداء السياسة البيئية للدول المضيفة.

على أساس ما سبق، ستحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على السؤال الآتي:

ما مدى تطور الواقع النظري المفسر لأثار تسابق الدول المضيفة حول الاستثمار الأجنبي المباشر؟

للإجابة على هذا السؤال، ستتطرق هذه الورقة البحثية إلى بعض الأدبيات المرتبطة بمتغيرات الدراسة على غرار: الاستثمار الأجنبي المباشر، الشركات متعددة الجنسيات، السياسة البيئية وأدواتها. وفي مرحلة لاحقة مظاهر تسابق الدول المضيفة

حول المشاريع الاستثمارية. وأخيرا، أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين سلوك الشركات متعددة الجنسيات والسياسة البيئية للدول المضيفة.

1. عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، الشركات متعددة الجنسيات والسياسات البيئية

قبل استعراض الواقع الكمي والنوعي للتدفقات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات، وأهم النظريات المفسرة والمعالجة للموضوع، سيتم أولا الإحاطة بمتغيرات الدراسة.

1.1. نظرة حول الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم"[1]. ووفقه يكون الاستثمار مباشرًا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[2].

بينما يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر[3]. فالاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بما يلي:

- تملك جزئي أو كلي لاستثمارات من طرف مستثمر أجنبي في إقليم بلد مضيف. مع احتمال تواجد مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي حسب نسبة المساهمة في شكل مشروع مشترك، تملك كلي للمشروع أو فرع لمؤسسة أجنبية؛
- قد يتضمن تحركات رأس مال مالي، عوامل إنتاج، تكنولوجيا ومعرفة؛
- ينطوي على ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي على إقليم البلد المضيف بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وربما البيئية.

من جهة أخرى، يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الشركات متعددة الجنسيات بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا[4]. فهي شركات تعمل في إنتاج وبيع السلع والخدمات في بلدان متعددة، وتتألف هذه الشركات من فروع عديدة لشركات وطنية تابعة لبلدان مختلفة وتعمل في أنشطة عبر العالم مع وجود درجة عالية من التكامل بين هذه الفروع، والفروع الأجنبية العاملة في الخارج لا تكون مملوكة للشركة الأم فقط، إنما تشترك فيها عدة شركات تابعة لجنسيات مختلفة، غير أن هذه الفروع تخضع لرقابة وتوجيه الشركة الأم. إذا فهي شركة تشرع في استثمارات أجنبية مباشرة وتسيطر على أنشطة خالقة للقيمة في أكثر من دولة. وحتى نستطيع الحكم على تعدد جنسية الشركة من عدمه يجب الاعتماد على المعايير الكمية الآتية:

- عدد وحجم الشركات التابعة لها من خلال الملكية أو السيطرة عليها؛
- عدد الدول التي تملك فيها –أو في بعض الحالات- تسيطر فيها على أنشطة خالقة للقيمة؛
- نسبة موجوداتها الإجمالية، عائداتها، أرباحها، عمالتها المتأتية من فروعها الأجنبية؛
- درجة تدويل ملكيتها وإدارتها؛
- مدى إسناد مسؤولية خلق واستخدام الهياكل والموجودات وكذا صنع القرار المتعلق بالمسائل المالية والتسويقية إلى الفروع الأجنبية.

واقع المقاربات النظرية الحديثة للتسابق حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على السياسات البيئية للدول

2.1. مدخل إلى السياسة البيئية

تعرف السياسة البيئية على أنها مجموعة من الترتيبات والإجراءات التي تنتجهـــا الحكومة قصد إحداث أثار ونتائج اقتصادية وبيئية مرغوبة تدعم التنمية المستدامة، أو الحيلولـــة دون حدوث نتائج وأثار من شأنها أن تعطل الدولة في المضي قدما في تحقيق أهداف التنمية. ويمكن أيضا الإشارة إلى السياسة البيئية البيئية بأنها تلك الحزمة من الخطوات العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ إستراتيجية بيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات المختلفة المشاركة في تحقيق نتائج الإستراتيجية[5]. كما تعرف على أنها مجموعة من الوسائل والطرق والإجراءات التي تستخدمها أو تسنها السلطات من أجل تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة. تشمل هذه العلاقة كافة الأنشطة والعمليات المتعلقة بالإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع أو المخلفات. وتتم السياسة البيئية على مرحلتين: الأولى وهي إقرار المعايير اللازمة لتحقيق الجودة البيئية، أما الثانية فتتم بوضع نظام تشريعي يتضمن الوسائل الموفرة لتحقيق المعايير البيئية[6].

تشير السياسة البيئية للإجراءات الحكومية التي تؤثر أو تحاول التأثير على نوعية البيئة أو استخدام الموارد الطبيعية. فهي تمثل قرار جماعي للمجتمع لتحقيق أهداف وغايات بيئية معينة، واستخدام أدوات لتحقيقها. وتنفرد السياسة البيئية على غرار السياسة الاقتصادية بمجموعة من المزايا نلخصها في النقاط الآتية:

- اختلاف السياسة البيئية من دولة لأخرى؛
- قابلية السياسة البيئية للتغير والتعديل مع الوقت؛
- تطور نطاق التطبيق؛
- الواقعية.

ونظرا لتنامي المد المنادي بضرورة حماية البيئة تم تلخيص الغايات التي تسعى أي سياسة بيئية الوصول إليها في: المحافظة على الماء والطاقة، تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة، تقليل الهدر والضياع، حماية الأنظمة البيئية، نشر الثقافة البيئية.

2. مظاهر التسابق بين الدول المضيفة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تفيد إحصائيات الأونكتاد أنه بحلول سنة 1997، وصل عدد الدول التي سنت قوانين خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يقارب 143 دولة، فيما وصل عدد الدول التي أجرت تغييرات تشريعية لدعم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 59 دولة[7]. وتفيد الإحصائيات أنه في سنة 1997، تم إجراء 151 تغييرا تنظيميا من طرف 76 دولة، منها نسبة 89% من التغييرات اشتملت على التوجه نحو خلق مناخ استثماري داعم للاستثمار الأجنبي المباشر. ليبقى ما نسبته 11% كانت في الاتجاه المعاكس.

الجدول رقم (01): التغييرات في تشريعات الاستثمار خلال الفترة 1991-1999

البند	1991	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
- عدد الدول التي أجرت تغييرات	35	57	49	64	65	76	60	63
- عدد التغييرات	82	102	110	112	114	151	145	140
- التغييرات المشجعة للإ.أ.م	80	101	108	106	98	135	136	131
- التغييرات الأقل تشجيعا للإ.أ.م	2	1	2	6	16	16	9	9

Source: UNCTAD, WIR 2000, p 06.

تتضمن التغييرات المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر تلك التغييرات التي تهدف إلى تكريس الانفتاح والتحرر الاقتصادي، وتوسيع عمل آلية السوق وزيادة الحوافز. بينما تتضمن التشريعات الأقل تشجيعا للاستثمار الأجنبي المباشر تلك التغييرات التي تهدف إلى زيادة الرقابة على الاستثمارات والشركات متعددة الجنسيات أو تخفيض الحوافز الممنوحة. ويعزى هذا الكم الهائل من التغييرات –إضافة إلى نوعية التغييرات- إلى الالتزامات الدولية للدول، فعلى سبيل المثال اضطرت نسبة معتبرة من هذه العينة إلى إجراء تغييرات في تشريعاتها الوطنية المنظمة للاستثمار استجابة لمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

الجدول رقم (02): التغييرات في تشريعات الاستثمار خلال الفترة 2003-2014

البند	2004	2005	2006	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014
- عدد الدول التي أجرت	80	78	71	50	47	55	49	54	59	37
- عدد التغييرات	164	144	126	79	88	121	80	86	87	63
- تحرير/ ترقية	142	118	104	58	61	80	59	61	61	47
- قيود/ ضوابط	20	25	22	19	23	37	20	20	23	09
- محايدة/ غير محدد	02	01	-	02	04	04	01	05	03	07

Source: UNCTAD, WIR 2015, p 102.

استمر مد تحرير ورفع القيود عن الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل سنة 2004 إلى 142 تغييرا. وفي سنة 2005 أقدمت 19 دولة على تحرير شامل للقطاعات، وأقرت الملكية الأجنبية في العديد من القطاعات الاقتصادية. لكن الملفت في سنة 2005، هو تسجيل أعلى عدد من التغييرات غير الداعمة للاستثمار الأجنبي المباشر بـــ 25 تعديلا كانت معظمها في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وواصلت الدول النامية فرض المزيد من القيود على استغلال ثرواتها الطبيعية، حيث تبقى الحكومات دائما حاضرة إلى جانب الطرف الأجنبي من خلال شركاتها أو الشريك المحلي. والسبب أن التشريعات الوطنية للدول النامية المصدرة للثروات الطبيعية تتأثر بتغيرات أسعار هذه المواد في السوق الدولية، حيث تعمد عادة إلى زيادة القيود والضرائب المفروضة على عائدات المستغلين في حال ارتفاع أسعار منتجاتها في السوق الدولية وخير مثال على ذلك البترول والغاز.

3. فرضيات أثار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات البيئية للدول المضيفة.

رسا النقاش العالمي لأثار التسابق حول استقطاب الشركات متعددة الجنسيات إلى تحديد جملة من الفرضيات تتلخص في ما يلي:

1.3. فرضية ملاجئ التلوث

ملاجئ التلوث هي الفرضية التي تذهب إلى أن الشركات متعددة الجنسيات المنتمية إلى الدول المتقدمة ذات السياسات البيئية الصارمة تعمد إلى إعادة توطين استثماراتها داخل الدول المضيفة التي تتميز بضعف أو عدم وجود سياسات بيئية، مما يكسبها مزايا الإنتاج بأقل تكاليف ويعزز من تنافسيتها الدولية.

وكانت صياغة هذا المصطلح لأول مرة من طرف I. Walter و J. U. Blak سنة 1979 في كتابهما "السياسات البيئية في الدول النامية" لتوضيح كيف يمكن – من خلال وجود مستوى منخفض من تكاليف مراقبة التلوث – لعارضي السلع

الدولية في الدول النامية امتلاك ميزة تنافسية أمام المنافسين من الدول المتقدمة والصناعية في بعض خطوط الإنتاج. ويفترض الكاتبان أن الجودة البيئية هي دالة تابعة لدخل الدولة، مما يشير إلى أن التشريعات البيئية في جوهرها تعبر عن سلعة تفاخر. وبالتالي يحتمل أن تحوز الدول الأقل نموا والمتخلفة على سياسات بيئية ضعيفة[8]. هنا تظهر أهمية هذه الفرضية بالنسبة لتوطن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ففي حال استطاعت الشركات متعددة الجنسيات تخفيض تكاليفها من خلال التوطن داخل هذه الاقتصاديات فيصبح من المنطقي القيام بذلك.

يدعم الجانب النظري العديد من الدراسات التجريبية التي تلت ظهور هذه الفرضية. ورغم أن بعضها لم يتوصل إلى نتائج ايجابية تثبت وجود فرضية ملاجئ التلوث - ولو أن صدق النتائج المتوصل إليها يبقى رهن التشكيك .بما أن الباحث عادة ينتمي لدول متقدمة تحاول نفي الفرضية –، ورغم وجود بعض الانتقادات التي تلت ظهور النظرية، إلا أن العديد من الأمثلة والأدلة التي ظهرت تواليا بعد سنة 1979 تكشف حقيقة وجود فرضية ملاجئ التلوث.

من أشهر الأمثلة التي توصلت إلى إثبات فعالية فرضية ملاجئ التلوث، ما توصل إليه الباحثان Yuqing Xing و Charles D. Kolstad من خلال بحثهما حول ما إذا كانت السياسات البيئية المتساهلة تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 1998. حيث قاما بدراسة وتقييم أثر صرامة السياسات البيئية على توطن الصناعات الملوثة. وركز الباحثان على كيفية تأثر الاستثمارات الأمريكية المباشرة بالسياسات البيئية للدول المضيفة. وبالتحديد قام الباحثان بدراسة العلاقة بين تدفقات رؤوس أموال مجموعة من الصناعات الأمريكية والسياسات البيئية للدول المضيفة. وقد دمجت صرامة السياسات البيئية في النموذج الخطي المصمم لشرح الاستثمارات الأجنبي المباشر كواحدة من محدداته. وقد أثبتت النتائج الإحصائية وجود علاقة خطية سلبية بين الاستثمارات الأمريكية المباشرة في قطاع الصناعات الكيماوية وصرامة التشريعات البيئية للدولة مضيفة. مما يعني أن التشريعات البيئية المتساهلة تجذب الاستثمارات الأمريكية كثيفة التلويث[9]. من جهة أخرى أثبت مولينا أن النمو في استثمارات منطقة التصدير "ماكيلادورا" في الفترة 1982-1990 بالمكسيك تأثر ايجابيا بتكاليف المطابقة البيئية في الولايات المتحدة. ويرى كلاب أن معظم الصناعات الخطيرة كإنتاج المواد الكيماوية والتخلص من النفايات تجعل الشركات متعددة الجنسيات تحول أنشطتها نحو المناطق ذات التشريعات البيئية المتساهلة[10].

من ناحية علم الاجتماع، كشفت أعمال فراي أن الصناعات كثيفة التلويث تنتقل من الدول المتقدمة إلى الدول الهامشية وشبه الهامشية من خلال مناطق التصدير التي تمنح الشركات متعددة الجنسيات العديد من الإعفاءات والامتيازات، بما في ذلك التخفيض النسبي للمعايير البيئية. حيث توصلت دراسته المعمقة سنة 2003 لمنطقة التصدير ماكيلادورا بالمكسيك واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، أن الكثير من الشركات التي كانت تضغط لقيام فكرة النافتا هي في الواقع الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات التي تمارس الأنشطة الأكثر تلويثا. ونتيجة لذلك، اتضح أن هذه الشركات هي نفسها المستفيد الأعظم من نقل استثماراتها إلى مناطق ذات تشريعات بيئية أقل بسبب اشتداد السياسات البيئية وانخفاض العوائد في الدولة الأم.

سمحت هذه الدراسات بتعميق الفهم حول المحددات البيئية لتموقع الشركات متعددة الجنسيات في دول وقطاعات خاصة. لكن من جهة أخرى، وبما أن الأعمال السابقة اتبعت منهج دراسة الحالة أو دراسة كمية حالات فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل فرضية ملاجئ التلوث تعبر عن وضعيات محددة؟ أم أنها تصلح لتكون مثالا عاما عن سلوك الشركات متعددة الجنسيات؟

بعد عام من نشر والتر وأوغلو لبحثهما في Ambio، نشر ليونارد وديار كسان سنة 1980 نقدهما لمفهوم فرضية ملاجئ التلوث. حيث يرى الباحثان أن مفهوم فرضية ملاجئ التلوث سيصبح غير صالح في حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة بين الدول المتقدمة حتى في حالة "الصناعات القذرة". كما يذهب الباحثان إلى أكثر من ذلك، ويقولان أن صدق فرضية ملاجئ التلوث يعني أن أغلبية الاستثمارات القذرة منطقيا تتم على مستوى الدول منخفضة الدخل. ومع ذلكن يمكن تسجيل الارتفاع الملحوظ في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول منخفضة الدخل وخاصة في الصناعات الملوثة والسامة.

يمكن القول أيضا أن اعتبار المحدد البيئي كأهم عامل متحكم في توطن الشركات متعددة الجنسيات غير منطقي نوعا ما، لأنه رغم كل الاعتبارات السابقة المتسببة في نشوء فرضية ملاجئ التلوث تبقى الاعتبارات الاقتصادية والتشريعية ذات أهمية أكبر نسبيا.

تقدم مدرسة ستانفورد للتحليل العالمي في علم الاجتماع نقدا لنظرية ملاجئ التلوث، حيث تركز على إضفاء الطابع المؤسسي على المعايير العالمية على امتداد العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. وترى أن حماية البيئة هي واحدة من هذه المعايير البيئية المتنامية، وخاصة منذ تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972. هذا التطور في الإطار المؤسسي لحماية البيئة كان له انعكاسات ايجابية على الحياة الاقتصادية. وتنبأ Schofer و Granados أن "تأسيس نظام عالمي لحماية البيئة قد يقود عملية نمو الصناعات الجديدة، ويقلل المزايا النسبية لمصادر التلوث، وعلى المدى الطويل، إعادة بناء القيمة الاقتصادية، وتوليد منافع اقتصادية للبلدان المناصرة للبيئة"[11]. مما يُمَكِّن من تبني ممارسات مستدامة بيئيا واقتصاديا من قبل الشركات متعددة الجنسيات على مستوى الاقتصاديات المضيفة الأقل نموا.

في غضون ذلك، ذهب بعض الباحثين أمثال فريدمان إلى اعتبار السياسات البيئية دون أثار سلبية مباشرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأحيانا حتى دون أثار ايجابية. لكن كول وايليوت اكتشفا أن فرضية ملاجئ التلوث يمكن أن تظهر على مستوى الدول التي تتحدد فيها المزايا النسبية بمدى تعزز السياسات البيئية. ومع ذلك، هذه الدول قد لا تمتلك ما يكفي من التراكم الرأسمالي الذي يمكنها من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المعتمدة على أنشطة ملوثة. وتوصل Ederington إلى أن الصناعات الأمريكية المعتمدة على التلويث لا تنتقل إلى الدول النامية حسبما أظهرته إحصائيات الفترة الممتدة بين 1974 و 1994[12].

في الصين، توصل Ying و Zhou إلى أن العلاقة بين السياسات البيئية والاستثمار الأجنبي المباشر تنطبق عليها فرضية ملاجئ التلوث. وتوصل كلا من Yang و Wu إلى وجود علاقة عكسية بين السياسات البيئية والاستثمار الأجنبي المباشر. كما أكد Chen أن السياسات البيئية تمارس أثرا معتبرا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[13]. وتوصلت Maoliang Bu وآخرون إلى أن التشريعات البيئية قليلة الصرامة أكثر جذبا للشركات متعددة الجنسيات إلى الصين، وهو ما يدعم فرضية ملاجئ التلوث. لكن من جهة أخرى، سلطت الدراسة الضوء على دور المسؤولية الاجتماعية في التقليل من نزعة الشركات متعددة الجنسيات للتوجه نحو الاقتصاديات ضعيفة التشريعات البيئية[14]. لترسم أعمال الباحثين الصينيين بشكل أكبر ملامح تبلور فرضية ملاجئ التلوث على أرض الواقع. خصوصا بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص التلويثية للأنشطة الاقتصادية الممارسة داخل الصين، والمخلفات الملوثة الناجمة عنها وكذا انخفاض القيود البيئية.

رغم اختلاف المقاييس المعتمدة لتحديد ظروف نشوء فرضية ملاجئ التلوث على أرض الواقع بين كلية وقطاعية، وبين كمية وإحصائية، لكن الواضح أنه لا يمكن نفي وجود هذه العلاقة التمييزية للشركات متعددة الجنسيات بين وجهاتها

المتقدمة والنامية، خصوصا عند الاعتماد على محدد صرامة السياسات البيئية. وما يتبقى هو ضرورة تحديد دور الدول النامية في تكريس فرضية ملاجئ التلوث في الطرف الثاني من المعادلة، أو ما يقودنا إلى فرضية السباق نحو القاع.

2.3. فرضية السباق نحو القاع

استكمالا لعملية تحديد الأدوار والمسؤوليات حول المتسبب في نشوء نزعة الشركات متعددة الجنسيات للتوجه نحو المناطق قليلة الصرامة البيئية؛ ينبغي تحديد مدى تورط الدول النامية في نشوء هذه النزعة.

مرتكزة على أساس نظريات الميزة النسبية لكن من زاوية مغايرة، تم بناء فرضية السباق نحو القاع (The Race To Bottom)، التي تفترض أن حكومات الدول تجد نفسها داخل ما يسمى بمعضلة السجين، أين تكون مرغمة على تقديم حوافز عديدة للحفاظ على بيئة أعمال تنافسية. مما يدخلها في سباق تخفيض المعايير البيئية لجذب الشركات متعددة الجنسيات[15].

الشكل رقم (01): العلاقة بين فرضية ملاجئ التلوث وفرضية السباق نحو القاع.

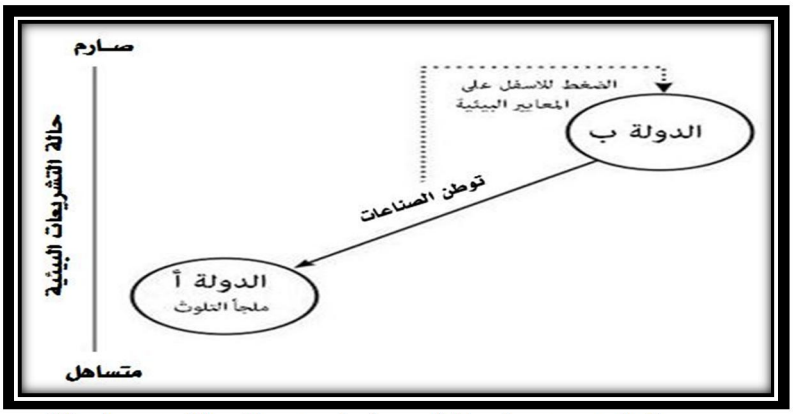

Source: Kyla Susanne Tienhaara, The Expropriation of Environmental Governance Protecting Foreign Investors at the Expense of Public Policy, non published PhD thesis, Faculty of Earth and Life, VU University, Amsterdam, 4 September 2008, p 14.

يوضح الشكل نموذجا لدولتين "أ" و "ب"، تمارس فيهما الشركات متعددة الجنسيات إستراتيجية الهروب إلى الدولة التي تنخفض فيها المعايير البيئية مشكلة بذلك ملجأ للتلوث في الدولة "أ" في سيناريو أول. بينما يذهب السيناريو الثاني إلى تجسيد استجابة الدولة "ب" للضغوط التنموية التي تخضع لها لتقوم بتخفيض المعايير البيئية لتنافس بيئة الأعمال السائدة في الدولة "أ" مشكلة بذلك سباقا نحو القاع.

ورغم صعوبة إيجاد الأدلة العلمية المثبتة لممارسة التخفيض العمدي للمعايير البيئية، إلا أن جملة من الممارسات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية خصوصا أثناء فترة المفاوضات بين الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات تؤدي مهمة إثبات واقعية فرضية السباق نحو القاع. حيث جاء في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 1999، أن الدول النامية تقع تحت ضغط وضرورة تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية و/لضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لكن تحقق ذلك قد يغريهم للقبول بأنشطة خطرة بيئيا. وهو ما حدث في الهند ونيجيريا وجنوب شرق أسيا أين استجابت الدول المضيفة للضغوط الاستثمارية وقامت بتدنية الشروط والصرامة البيئية[16]. ويسرد Esty و Geradin العديد من الأمثلة لدول مثل: أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي حيث فشلت الحكومات في سن أنظمة ضريبية لقطاع الطاقة أو تدابير للحد من الغازات الدفيئة بسبب المخاوف من تشويه تنافسيتها. بينما يذكر Erlandson أن شروع الحكومة الأمريكية في فرض ضريبة على وحدة توليد طاقة حرارية بريطانية تم إنهاءه جزئيا في استجابة لشكاوى العديد من لوبيات

الطاقة والبترول الذي تحججوا بأن هذه الضرائب ستحد من تنافسيتهم، وبالتالي تسريحهم لعدد هائل من العمالة وهجرة رؤوس الأموال[17].

من جهة أخرى، شهدت فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين تطورا ملحوظا الحوافز الممنوحة للمستثمرين الممنوحة من قبل الدول والحكومات. فحسب Oman، وتقرير الاستثمار العالمي 1996؛ فإنه توجد هناك أدلة تثبت التوسع في منح حوافز مالية وضريبية من قبل مجموعة كبيرة من الدول خاصة ما تعلق منها بالتخفيضات التي مست الضرائب على الشركات[18].

الشكل رقم (02): تطور معدل الضرائب على الشركات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

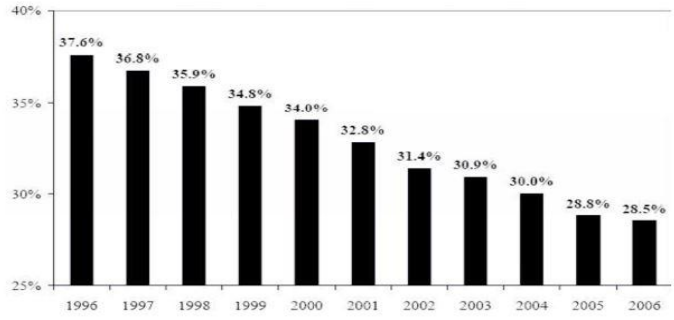

Source: Barbara Stoschek, FDI Competition in Emissions- and Corporate Taxes: Will Environmental Policy Race to the Bottom?, Department of Economics, Christian Albrechts Universität zu Kiel, November 13, 2009, p 04.

يوضح الشكل السباق الذي تخوضه دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيما بينها أو مع الدول المجموعات الأخرى. ليتجلى هذا السباق في تهاوي معدل الضرائب على الشركات المستثمرة في هذه الدول من 37.6% سنة 1996 إلى 28.5% سنة 2006.

ظهور سباق نحو القاع ممكن نظريا، لاسيما في البيئات السياسية والقانونية التي تتميز بغياب الشفافية، فهي عرضة لمصالح "الصناعات القذرة". ومنه فالقيود على الأدوات الضريبية، تنقل رؤوس الأموال، انعدام الشفافية والإفصاح في النظام التشريعي، إضافة إلى غياب المشاركة المجتمعية في الحياة السياسية كلها تعزز ظهور هذا السباق نحو القاع.

على أي حال، فإن السباق نحو القاع قد يكون موجودا في بعض القطاعات. على غرار قطاع الموارد الطبيعية في الدول النامية، أين تغيب عادة الخبرة التشريعية وتحضر الشركات متعددة الجنسيات بكثرة. في زيمبابوي، أين تهيمن الشركات متعددة الجنسيات على قطاع المناجم، يحل قانون المناجم والمعادن محل جميع التشريعات الأخرى بما في ذلك القوانين التي تنظم حماية البيئة. نفس الحال يسود القطاع في بابوا غينيا الجديدة واندونيسيا[19].

لم تسلم فرضية السباق نحو القاع من الانتقادات، خصوصا أن الأدلة حول جدواها لم تكن دامغة. وكان من أهم المنتقدين David Wheeler اقتصادي الموارد الطبيعية. الذي يسرد مجموعة من الاختلالات والانتقادات التي تشوب فرضية السباق نحو القاع من بينها[20]:

- اعتمدت الفرضية على تكاليف مراقبة التلوث، والتي لا تعتبر عاملا حاسما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات. فالدراسات أثبتت أن هذه التكاليف تمثل نسبة ضئيلة من مجموع التكاليف التي تتحملها هذه الشركات على مستوى الدول مرتفعة أو منخفضة الدخل.

وقد أثبت jaffe وآخرون أن تكاليف الامتثال داخل القطاع الصناعي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضئيلة. وتشير هذه النتائج إلى أن التكاليف التفاضلية للتحكم في التلوث لا توفر حوافز قوية لشركات المنظمة للاستثمار خارجا. بينما

تتحمل الشركات الناشطة في الدول النامية تكاليف أقل للتحكم في التلوث لأن اليد العاملة والأدوات المستخدمة في ذلك أقل تكلفة مما هي عليه في اقتصاديات المنظمة. والمفارقة أنه حتى كبار الشركات الملوثة لا تتحمل تكاليف تحكم كبيرة لأنها تُمَارَسُ من خلال اقتصاديات الحجم. في الصين مثلا، تدفع الشركات غير المملوكة للدولة بشكل نمطي بضع دولارات عن كل طن من إنبعاثات ثاني أكسيد الكبريت حتى تصل نسبة التحكم إلى 70% أين ترتفع التكاليف نسبيا. بينما ترتفع تكاليف تحكم الشركات المملوكة للدولة في التلوث نظرا لأنها تمارس ذلك بأساليب أقل نجاعة. وفي كولومبيا، سمح برنامج ضريبي مبتكر بتخفيض معدلات التلوث العضوي للمياه من قبل المصانع الكبيرة. وظهرت نتائج مماثلة لدراسات استهدفت تكاليف التنظيمية وتكاليف التحكم في ماليزيا.

- كما يرى منتقدوا هذه الفرضية، أن الدول منخفضة الدخل تفرض غراماتها على الملوثين حتى في حالة ضعف أو غياب التشريع البيئي. أدلة كثيرة من آسيا وأمريكا اللاتينية تظهر أن المجتمع المدني يستطيع التأثير بقوة في الأداء البيئي للشركات متعددة الجنسيات. فبجانب التشريعات الرسمية ارتكزت قوة المجتمع المدني على استخدام العملية السياسية لضمان فعالية التنفيذ.

- من بين النقاط التي يوردها منتقدوا فرضية السباق نحو القاع، افتراضهم أن الدخل العالي يعزز من الأطر التشريعية. فالدول تستطيع ضبط إطارها التشريعي لمكافحة التلوث كلما تحصلت على دخول إضافية متأتية من الاستثمارات الواردة لعدة أسباب منها: ايلاء الاهتمام لمكافحة أضرار التلوث بمجرد توافر الثروة من خلال تمويل الاستثمارات الأساسية كالصحة والتعليم؛ المجتمعات ذات الدخل المرتفع تحوز على مؤسسات تشريعية أقوى لامتلاكها وفرة من الكفاءات التقنية والميزانيات التمويلية التي تضمن الصرامة في تنفيذ الأنشطة؛ الدخل والتعليم العاليين يمكنان المجتمعات المحلية من تشديد المعايير البيئية أيا كان الموقف الذي تتخذه السلطات الرسمية.

الشكل رقم (03): العلاقة بين نمو الدخل الفردي ودرجة التحكم في تشريعات التلوث الهوائي لـــ 31 دولة

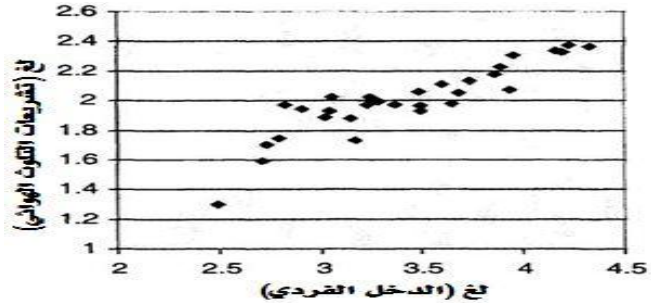

Source: David Wheeler, Op Cit, p 23.

يظهر الشكل بوضوح العلاقة الطردية بين لوغاريتمي المتغيرين، بما يؤسس كنتيجة إلى علاقة وثيقة جدا بين السياسات البيئية الوطنية والدخل الفردي. أي أن للدخل الفردي القدرة الكافية على دحر فرضية السباق نحو القاع.

- نقطة أخرى تضاف إلى سلسلة الانتقادات الموجهة لفرضية السباق نحو القاع، وهي أن معظم الشركات متعددة الجنسيات تتقيد وتلتزم بالمعايير البيئية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أثناء ممارستها لأنشطتها داخل اقتصاديات الدول النامية المضيفة. حيث توصلت دراسة حديثة شملت 89 شركة أمريكية متعددة الجنسيات تنشط في قطاعي الصناعة والمناجم؛ أن ما يقارب 60% منها تلتزم بمعايير داخلية صارمة مشتقة من المعايير البيئية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بينما تلتزم بقية العينة بمعايير محلية.

رغم كل الانتقادات التي وجهت للفرضية، والتي شككت في مصداقيتها ووجودها على أرض الواقع، إلا أن الأعمال التي حاولت تطويرها تعتبر قيمة ومنتجة لزاد معرفي أشتق منه ما يسمى بالبرد التنظيمي. ويحدث ذلك عندما تمتنع الدول عن وضع السياسات البيئية الصارمة بهدف تجنب فقدان القدرة على المنافسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبشكل أكثر تحديدا، هناك اقتناع وراء هذه الفكرة بأن متطلبات مكافحة التلوث أكثر صرامة ستفرض تكاليف تضر بتنافسية القطاع الصناعي. مما سيؤدي بالأعوان الاقتصاديين وخاصة الصناعيين إلى المطالبة بمعايير بيئية منخفضة في ظل صلاحية مبرر غياب التنافسية[21]. حيث توصل في هذا الإطار كول وآخرون سنة 2006، من خلال المعطيات المتوفرة حول 33 دولة، أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على السياسات البيئية يعتمد على مستوى الفساد المستشري في حكومات هذه الدول. فإذا كانت مستويات الفساد عالية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيؤدي إلى انخفاض صرامة التشريعات البيئية والعكس بالعكس[22].

من بين الأدلة التي تفسر أيضا وتظهر البرد التنظيمي، إقدام العديد من الدول على الانسحاب أو التهديد بالانسحاب من اتفاقيات المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بسبب التحيز الواضح في تسوية المنازعات بين الدول المضيفة والمستثمرين. وبينما أقدمت جنوب إفريقيا على إنهاء اتفاقيات ثنائية للاستثمار مع بلجيكا، لوكسمبورغ، ألمانيا وسويسرا. أعلنت اندونيسيا في مارس 2014، عن خطتها لإنهاء أكثر من 60 اتفاقية ثنائية للاستثمار مع الصين، فرنسا، سنغافورة، المملكة المتحدة. في الوقت الذي ألغت فيه فعليا اتفاقياتها مع هولندا بداية من جويلية 2015[23]. هذه الخطوات تفتح المجال لتكريس المزيد من حرية نشاط المستثمرين بما في ذلك الحرية التنظيمية والتشريعية، أمام البرد التنظيمي لهذه الدول. أما أبرز مثال يجسد البرد التنظيمي على أرض الواقع، فهو الموقف الحيادي الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه التوقيع على اتفاقية كيوتو تحت ضغط المستثمرين الأمريكيين الذين تكتلوا في إطار ما يسمى بالائتلاف العالمي للمناخ (GCC). ويقترح Eric Neumayer مجموعة من الحلول للتعامل مع مشكلة البرد التنظيمي[24]: مواءمة المعايير البيئية ومعايير الحد الأدنى؛ السهر على تطبيق وتنفيذ الاتفاقيات؛ تطوير القيود التجارية متعددة الأطراف بما يدعم الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف؛ تعديل الحدود الضريبية؛ توفير الدعم المناسب بشتى أنواعه وصوره.

3.3. فرضية هالات التلوث أو السباق نحو القمة

تسمى هذه النظرية "هالات التلوث" أو "السباق نحو القمة" أو "تأثير كاليفورنيا". وتأتي هذه النظرية لتسير عكس اتجاه الفرضيتين السابقتين، ولا تشترك معهما في أي جزئية من قرار توطن الشركات متعددة الجنسيات. فالنظرية تركز بشكل أساسي على كيفية أداء المستثمر من وجهة نظر بيئية بمجرد استقراره داخل البلد المضيف وتشييد استثماره فيها. وبما أن فرضيتي ملاجئ التلوث والسباق نحو القاع تناقشان العلاقة بين صرامة السياسات البيئية وقرار توطن الشركات متعددة الجنسيات، ففرضية هالات التلوث تنطلق من مبدأ أن قوة السياسات البيئية تكسب الدول المضيفة مزايا نسبية متأتية كنتيجة لسيرورة من الوقت الإضافي المتسم بانتشار الممارسات الايجابية للتقدم التكنولوجي، مما يدعم الابتكار والكفاءة، التنافسية مما سينعكس في صورة تحسن شامل. بمفهوم أيسر ترتكز فكرة هالات التلوث على افتراض أن وجود قيود اقتصادية وسياسية في دولة خضراء قد يؤثر على الممارسات البيئية في بعض القطاعات لدول أقل اخضرارا[25]. طبعا هذه الافتراضات مبنية على أساس أن الشركات متعددة الجنسيات قادمة من الدول المتقدمة لأن أداءها البيئي يكون أحسن لامتلاكها التكنولوجيات الأحدث والأنظف، إضافة إلى نظام إدارة بيئية أكفأ. كمحصلة لصرامة السياسات البيئية السارية في الدولة الأم.

وفيما يتعلق بما إذا كانت السياسات البيئية في الدولة المضيفة تتأثر إيجابيا بممارسات الشركات متعددة الجنسيات، عرضت الأدبيات التي خاضت في الموضوع نتائج مختلطة. فالدراسات التي أشرف عليها البنك الدولي وقام بها Dasgupta وآخرون توصلت إلى أن سبب الأداء البيئي الأفضل يعزى إلى نقل التكنولوجيات والمعدات الحديثة بدلا من السياسات بيئية الصارمة للدولة المضيفة. على الرغم من هذا، توصلت دراستان للبنك الدولي قام بالأولى Wheeler وآخرون، وبالثانية Pargal و Wheeler إلى أن الأداء البيئي على مستوى المنشأة لا يتأثر بالروابط الأمامية والخلفية مع الشركات الأجنبية، وأن عوامل كالسن، حجم المجتمع المدني وحركيته أكثر أهمية في النهوض بالسياسات البيئية من مشاركة الشركات الأجنبية[26].

على العموم، من الصعب تحديد كميا الممارسات البيئية الايجابية للشركات متعددة الجنسيات داخل الاقتصاديات المضيفة بالاعتماد على مدى نقل ونشر التكنولوجيات البيئية الحديثة، لأن هذه الشركات تميل إلى النزعة الاحتكارية وتعتمد إستراتيجية إطالة فترة حياة التكنولوجيا المطورة على مستواها. لكن هناك العديد من الأمثلة على أن الشركات متعددة الجنسيات تجلب معها تحسينات بيئية إلى البلدان المضيفة. وهو ما توصل إليه: Blackman و Wu، Biac، Zarsky. وتشير الأدلة إلى أنه في بعض القطاعات، ولاسيما قطاع الطاقة، أين يمكن الحصول على وفورات اقتصادية كبيرة نابعة من التفوق التكنولوجي، يمكن أن تنشأ فرضية هالات التلوث[27].

بإيجاز، لم تحدد بصورة قطعية الأدلة التي تم جمعها للتحقق من فرضية هالات التلوث، اتجاه ثابت لتبني المستثمرين الأجانب معايير بيئية أعلى من تلك التي تتبناها الشركات المحلية في الدول النامية المضيفة. الأصح أن خصائص هذه الشركات على غرار: الحجم، قطاع النشاط، سلسلة التوريد العالمية، الاستجابة لأصحاب المصالح؛ هي ما يحدد الأداء الأفضل. إذا ليس هناك دليل قاطع وحاسم على أن الأداء البيئي للدول المضيفة يتأثر ايجابيا باستقطاب الشركات متعددة الجنسيات. وبالتالي فإن الفرضية تكرس الممارسة المثالية للشركات متعددة الجنسيات، وتلقي الضوء على الالتزامات البيئية الذاتية لهذه الشركات في إطار الاتجاه العالمي لهجرة الصناعات القذرة.

الخاتمة:

استهدفت هذه الدراسة تحديد مدى تطور الذي شهده الواقع النظري المفسر لأثار تسابق الدول المضيفة حول استقطاب الشركات متعددة الجنسيات، من خلال تسليط الضوء على الواقع النظري الذي يربط ويفسر علاقة التجاذب بين الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات، باستعراض موجز لمتغيرات الدراسة، إضافة إلى رسم مظاهر الصراع حول التدفقات الاستثمارية، وصولا إلى تحديد الفرضيات التي تُبَلوِر الإجابة النظرية عن الإشكالية المطروحة على غرار فرضية ملاجئ التلوث، فرضية السباق إلى القاع، فرضية هالات التلوث.

وقد توصلت الدراسة إلى إحصاء رصيد معرفي معتبر حول الفرضيات الثلاث. رغم أن النقاشات لا تزال مستمرة حول جدوى وواقعية هذه الافتراضات على أرض الواقع، خصوصا في ظل تعدد المعايير المعتمدة في إثباتها بين كلية وقطاعية، وبين إحصائية وكمية. إلا أن هذه الدراسة تعتبر مقدمة لبقية البحوث التي تستهدف تعميق الفهم حول الفرضيات، وكذا اختبارها على أرض الواقع، بما أن هناك ندرة في الأدلة التجريبية التي تتناول الاقتصاد الجزائري أو مجموعة الدول العربية باعتبارها نموذجا مناسبا لتوفرها على صناعات ملوثة.

قائمة المراجع:

[1]. Ibrahim ngouhouo, Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26 mars 2008, p 14.

[2]. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 19.

[3]. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004، ص 5.

[4]. هيل عجيمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2014، ص 371.

[5]. نادية صالح حمدي، الإدارة البيئية المبادئ والممارسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2003، ص 96.

[6]. ناجي عبد النور، تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2009، ص 102.

[7] . UNCTAD, WIR 1998, p 55.

[8] . Christopher Dick, Do environmental characteristics influence foreign direct investment growth? A cross-national study, 1990–2000, International Journal of Comparative Sociology, USA, 2010, p 194.

[9] . Yuqing Xing Charles D. Kolstad, Do Lax Environmental Regulations Attract Foreign Investment?, Environmental and Resource Economics, Volume 21, Issue 1, Kluwer Academic Publishers, 2002, p 20.

[10]. Christopher Dick, Op Cit, p 194.

[11] . Christopher Dick, Op Cit, p 196.

[12]. Wen-Bin Peng et al , VAR analysis of foreign direct investment and environmental regulation: China's case, Business and Economic Horizons, Volume 5, Issue 2, April 2011, pp : 13-14.

[13]. Wen-Bin Peng et al , Op Cit, pp : 13-14.

[14] . Maoliang Bu, Zhibiao Liu, Marcus Wagner, Xiaohua Yu, Corporate Social Responsibility and the Pollution Haven Hypothesis: Evidence from Multinationals' Investment Decision in China, Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, Routledge, UK, March 2013, p 96.

[15]. Haitian Lu, The Role Of China In Global Dirty Industry Migration, Chandos Asian Studies Series: Contemporary Issues And Trends, Chandos Publishing, Oxford · England, 2008, pp: 28-29.

[16] . Haitian Lu, Dirty Industry Migration And The Environment —China As A Major Case For Study, Non Published PhD Thesis, Faculty Of Law, National University Of Singapore, 2005, p 45.

[17] . Haitian Lu, Dirty Industry Migration And The Environment—China As A Major Case For Study, op cit, p 46.

[18] . Barbara Stoschek, FDI Competition in Emissions- and Corporate Taxes: Will Environmental Policy Race to the Bottom?, Department of Economics, Christian Albrechts Universität zu Kiel, November 13, 2009, p 03.

[19] Maryam Asghari, What Is "Race-To-The-Bottom" Effect On FDI Inflow?, Iranian Economic Review, Vol.16, No.32, Esfahan, Spring 2012, p 81.

[20] . David Wheeler, Racing To The Bottom? Foreign Investment And Air Pollution In Developing Countries, Policy research Working Paper 2524, Development Research Group, Infrastructure And Environment, World Bank, January 2001, pp: 05-10.

[21]. Pasquale Pazienza, The Relationship Between FDI and the Natural Environment: Facts, Evidence and Prospects, Springer Briefs in Economics, Springer, 2014, p 32.

[22]. Pazienza Pasquale, Investigating The Relationship Between FDI And The Environment In OECD Countries: A Sectoral Approach, Non Published PhD thesis, Department Of Economics And Finance, Durham University, UK, 2014, p 41.

[23] . Christian Tietje , The Impact of Investor-State-Dispute Settlement (ISDS) in the Transatlantic Trade and Investment Partnership, Study prepared for: Minister for Foreign Trade and Development Cooperation, Ministry of Foreign Affairs, The Netherlands, Ecorys, Rotterdam, 24.06.2014, p 42.

[24] . Eric Neumayer, Do countries fail to raise environmental standards? An evaluation of policy options addressing "regulatory chill", International journal of sustainable development, volume 04, issue 03, UK, 2001, p 03, pp: 08-10.

[25] . Pazienza Pasquale, The Relationship Between FDI and the Natural Environment: Facts, Evidence and Prospects, op cit, p 38.

[26] . Haitian Lu, Dirty Industry Migration And The Environment -China As A Major Case For Study, op cit, p 53.

[27]. Nick Mabey, Richard McNally, Foreign Direct Investment and the Environment: From Pollution Havens to Sustainable Development, WWF-UK Report , August 1999, p 42.